

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة

## خدمات المصارف الإلكترونية موضة السنوات القادمة

ص 04

## القصة الكاملة لسعر صرف الدينار الليبي

ص 06



## ارتياح لأداء المركزي... ومطالبات بتفعيل بعض الخدمات المصرفية ونشرها أقبياً

الإسراع في إطلاق خدمة المقاصة الإلكترونية، التي أعلن عنها مؤخراً، توفيراً للجدد والوقت، وتسهيلاً لعمليات تبادل المعاملات المالية بين البنوك العاملة في السوق الليبي، فيما طالب البعض بتفعيل منظومات السحب الإلكتروني، ونشرها أقبياً في كافة فروع المصارف، وأن لا تقتصر على المدن الكبيرة، حتى يتم تقادي الإزدحام الذي يصاحب صرف المعاشات، وإتاحة الفرصة أمام المواطنين للسحب في العطلات وخارج أوقات الدوام الرسمي للمصارف.

الليبي إلى 1.27 مقابل الدولار، بعدما لامس في الأيام الأولى للتحرير حاجز 1.80 دينار، كما أتى المواطنين على سلاسة صرف المنح المخصصة للأسر الليبية وفق القانون رقم 10 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، واستحداث المركزي للمنظومة المصرفية الخاصة بالمنحة، بالتعاون مع السجل المدني، والتي كان من أهم نتائجها توفير قاعدة بيانات حقيقية وثابتة، ستكون رافداً هاماً في بناء ليبيا الحديثة. من جانب آخر ناشد المواطنون إدارة المركزي

عبر عدد من المواطنين عن ارتياحهم لأداء مصرف ليبيا المركزي في استعادة زمام المبادرة، وتحقيق حزمة من الإنجازات في فترة زمنية وجيزة، مقارنة بحجم المسؤوليات والتحديات التي شهدتها العام الماضي. وأجمعت آراء ممن التقتهم صحيفة مصارف عن العمل الدؤوب والمستمر للقطاع المصرفي الذي يشكل المؤشر الأكثر وضوحاً عن مدى انتعاش الاقتصاد وخروجه من الأزمة، والذي أسفر عن رفع القيود عن السحب من الحسابات، ونجاح المركزي في إعادة سعر صرف الدينار

## بدأنا نكذب على أنفسنا ..

ص 03

## المركزي يحدد العمل بالتوقيت الشتوي وأقسام الحسابات الجارية تعمل السبت



أعلن مصرف ليبيا المركزي أن العمل بالتوقيت الشتوي في جميع المصارف العاملة قد بدأ منذ يوم الاثنين الموافق 2012/10/1 .

وأوضح المصرف - في إعلان صادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد تحصيلت صحيفة مصارف على نسخة منه - أن العمل بالنسبة للموظفين من الأحد إلى الخميس سيكون من الساعة 8 صباحاً وحتى 15.30 ، وسيكون استقبال الزبائن من الساعة 8.30 صباحاً إلى 14.30 .. وأشار المصرف في إعلانه إلى أن المصارف التجارية ستقدم خدماتها لزيائنها يوم السبت من خلال أقسام الحسابات الجارية من الساعة 9.00 صباحاً إلى 12.00 ظهراً ...

## أسامة بن علي:

بطاقات الشراء من الأسواق وعبر الأنترنت ستكون متاحة للجميع نهاية العام الجاري



نص اللقاء ص 4

المستقبل بين يديك... هذه هي العلامة البارزة لاستخدام التقنية في كافة المجالات، ولا يكاد يستثنى منحنى من مناحي الحياة من هذا الشعار، ولكن ماهو المستقبل...؟ إنه عصر سرعة المعلومة وانتشارها، في ظل تسارع وتيرة نسق العالم المعاصر، الذي يتطلب البحث في إمكانية توفير الخدمات بشتى أشكالها، ووصولها إلى المتلقي بكل يسر وسهولة، بما في ذلك الخدمات المصرفية التي باتت تشكل عصب الاقتصاد، وتعد مؤشراً ومقياساً لمدى تقدم الشعوب ورفقيها...

## مفتتح

### إصلاح وتطوير القطاع المصرفي

كان لنا شرف حضور المُلتقى الأول لمسؤولي القطاع المصرفي الذي عقدته جمعية المصارف الليبية يوم الخميس الموافق 2012/09/27 م ، والذي تم فيه تكريم المصرفي اللاحم عربياً ودولياً الأستاذ/عبد الله السعودي في لفته كريمة تستحق الجمعية كل الشاء والتقدير لتلك اللفتة الكريمة .

في الحقيقة كانت الأوراق كثيرة والزمن المُتاح قصيراً الى الدرجة التي يصعب معها على صاحب الورقة أن يُكمل ورقته فما بالك بمناقشتها وتداولها بين الحاضرين ، مما أفقد الملتقى الأول خصوصيته وهو مايجب مراعاته مستقبلاً لأهمية الموضوعات التي يمكن أن تُطرح ولأهمية الحوار وتبادل الأفكار بشأنها مما يدعم عملية الإصلاح والتطوير ويضع الأسس التي يمكن على أساسها البناء والتطوير والمُتابعة .. عندما نتناول بوضوح الإصلاح والتطوير المصرفي فإننا نتطلق من (رؤية وتساؤل وأمل) ، أما الرؤية نجدتها في انتقال الوطن الى واقع جديد معطياته مليئة بالمقدرات التي يجب أن تتحول الى تنمية مُستدامة والتعاؤل يكمن في أن المقدره على التحول نحو الأفضل تتوفر لها كل المعطيات ، والأمل أن تتحول الرؤية والتعاؤل الى عمل وجهد يصنع الغد الأفضل لأنبائنا وأحفادنا ومستقبل بلادنا .

إن الأوراق التي تناولها المُلتقى تُشكل معالم على الطريق وتوضح إن العلاقة بين النظرية والتطبيق هي علاقة وثيقة أساسها المعرفة وأداتها الإنسان ومنهجها العمل الشاق والجهد الدأوب وأولوية مصلحة الوطن ، وهذه المعالم تحتاج الى التواصل المستمر ، لأن إصلاح العيوب يحتاج الى تراكم فكري يبنثق عنه خطط عمل مدروسة بعناية ، وتستهدف الوصول الى اهداف مُحددة .

إن الجهد المُشترك الذي ينبع من روح الفريق لمسؤولي القطاع المصرفي سيجعل مشوارنا معاً في تطوير وإصلاح القطاع المصرفي رحلة جميلة وشاقّة ، فالجمال يكمن في إن الحوار الفكري الجاد القائم على النقد البناء يوضح الخلل ويُحدد أسلوب تصحيحه ، وشاقّة لإن الإصلاح والتطوير يستلزم جهداً وتفاعلاً مع أدوات العصر الذي نحن جزء منه تتفاعل معه أسلوبياً ومنهجياً وطريقاً سينقلنا حتماً الى حيث يجب أن نكون في منظومة العمل المصرفي محلياً وأقليمياً ودولياً .

إن الإحصاءات تُؤكد إن تعداد الشعب الليبي في معظمه من الشباب مما يجعل من عملية التنمية البشرية تحظى بأولوية في أجندة الإصلاح والتطوير المصرفي ، ويكون ذلك بتوفير المناخ الملائم لإستثمار المطاقات العاطلة من خلال توفير التمويل والدعم والمعرفة ، وكذلك العمل الجاد على استثمار الفائض في السبولة لدى القطاع المصرفي من خلال إقتراح الافكار العملية القادرة على إمتصاص ذلك الفائض في السبولة في خلق قطاع خاص قادر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبحث في إنشاء الكيانات القادرة على تقديم الضمانات لها ، وعلينا الإنتباه الى إن الإصلاح والتطوير للقطاع المصرفي بمقدار مايتطلبه الإصلاح والنمو الإقتصادي ، فهو أيضاً مطلب يتعلق بالأمن القومي للوطن ، ذلك أن عزوف النظام السابق عن توفير تنمية اقتصادية قد ساهم في ارتفاع نسب البطالة وعجز الشباب في القدرة على توفير السكن مما سبب في ارتفاع سن الزواج او العزوف عنه مما أدى الى انخفاض معدل الخصوبة الى مايقارب 1.7 % ، مما ينعكس سلباً على النمو السكاني ، وهو أثر يجب تداركه من خلال توفير الفرص الاقتصادية للشباب ورفع علاوة العائلة المستقرة عن دينارين للطفل ، 4 دينار للزوجة منذ العام 1957 ، ولعل ذلك يساهم في تحسين دخول الافراد ومن ثم مساهمتهم في النشاط الاقتصادي .

إن المصارف التجارية والمصارف الاسلامية وجهان لعملة واحدة هدفهما المساهمة في تنمية الوطن والمشاركة في صنع نموه الاقتصادي مما يجب معه إتاحة المجال واسعاً للمنافسة العادلة والمتساوية من أجل توفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية . إن التحديات كبيرة ، ولذلك يجب أن يكون عزمنا أكبر وإن الوطن كبير وأمام علوه يصغر كل عطاء ، فلهما الى تقديم الأفكار والمقترحات حتى نطوي المسافات ونُحقق الأهداف في أسرع وقت ممكن .

## تحت شعار ( الواقع - التحديات واستشراف المستقبل )

## الملتقى السنوي الأول لمسؤولي القطاع المصرفي الليبي

## بحث آفاق التعاون بين المركزي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تباحث رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية معالي الدكتور أحمد محمد علي، مع محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق الكبير، والوفد المرافق له، أوجه التعاون القائم بين ليبيا ومجموعة البنك وآفاق التعاون ومجالاته المختلفة وسبل تطويرها مستقبلاً. وأشاد رئيس مجموعة البنك في بداية اللقاء الذي عقد بمقر البنك بجدة، بالعلاقات الوثيقة التي تربط المجموعة بليبيا منذ تأسيس البنك، باعتبار ليبيا من الدول المؤسسة، ومن كبار المساهمين في رأسماله، مؤكداً على تطلع مجموعة البنك لمزيد التعاون مع ليبيا الجديدة، منوهاً على رغبة المسؤولين الليبيين في تعزيز أوجه التعاون مع البنك، وحرصهم على تطويرها، الأمر الذي لأمسه خلال زيارته ليبيا في شهر ابريل الماضي، وأسفرت عن توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين لتعزيز التعاون القائم ليبيا والمجموعة في مجالات التنمية الاقتصادية، تمهيداً لإرساء شراكة استراتيجية للتعاون بين الطرفين للسنوات الثلاث المقبلة. كما تم خلال المقابلة التي عقدت يوم الاثنين الأول من أكتوبر الجاري، مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المساهمة في تطوير منظومة الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وتزويدها بالخبرات اللازمة للمساهمة في تأهيلها لأداء دورها المنوط بها على الوجه المطلوب، كما أشاد رئيس مجموعة البنك باتفاقية التعاون الحدودي بين ليبيا وتونس معرباً عن الأمل في تعميمها مستقبلاً لتشمل دول اتحاد المغرب العربي وكافة الدول المجاورة لليبيا. كما اجتمع الوفد الليبي مع المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.



ليبيا المركزي ونائبه، والمدير التنفيذي لجمعية المصارف الليبية، ومدراء المصارف ( التجاري الوطني - الجمهورية - الليبي الخارجي - التجارة والتنمية - الصحاري - شمال أفريقيا - الوحدة - مصرف الواحة - مصرف التنمية - المتحد - التجارة والاستثمار - الساحل والصحراء - شركة الصرافة - صندوق أموال المودعين).

من اجل الدفع بالقطاع المصرفي إلى الأمام والتغلب على كافة الإشكاليات التي قد تطرأ .. كما التقت في افتتاح الملتقى العديد من الكلمات، فيما تم خلال الملتقى تكريم عدد من الخبراء ومسؤولي القطاع المصرفي في ليبيا عرفاناً بمجهوداتهم الرامية إلى تطوير وتنمية القطاع المصرفي الليبي .

عقد يوم الخميس 27/9 بفضد كورينتيا الملتقى السنوي الأول لمسؤولي القطاع المصرفي الليبي تحت عنوان ( الواقع - التحديات واستشراف المستقبل )، تحت إشراف ورعاية جمعية المصارف الليبية، وقد تم خلال الملتقى التأكيد على أهمية هذه الملتقيات في توفير مسؤولي القطاع المصرفي بمختلف القضايا والمواضيع التي تهم القطاع للعمل

## لمخالفاتها للتعليمات...

## المركزي يوقع غرامات مالية على عدد من المصارف

للتعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي والمتعلقة بالنظام الائتماني الموحد .

وقرر مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي توقيع عقوبة مالية على مصرف الاجماع العربي بدفع مبلغ عشرة الاف دينار عن مخالفته للتعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي والمتعلقة بالنظام الائتماني الموحد .

وعاقب مصرف ليبيا المركزي مصرف الواحة بدفع غرامة مالية قدرها عشرة الاف دينار عن مخالفته للتعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي والمتعلقة بالنظام الائتماني الموحد .

فيما عوقب المصرف التجاري الوطني بدفع غرامة مالية قدرها عشرة الاف دينار لمخالفته التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي والمتعلقة بالنظام الائتماني الموحد ، مع الزام المصرف المذكور بإزالة المخالفة وذلك بتزويد المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بخطة العمل المطلوبة ... وقرر مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي توقيع غرامة مالية على المصرف التجاري العربي قدرها عشرة آلاف دينار لمخالفته التعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي والمتعلقة بالنظام الائتماني الموحد ..



المصرف وجميعه العمومية بالوقائع التي تشكل المخالفات المذكورة ، ودعوتها الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرار وقوعها .

- كما كلف مصرف ليبيا المركزي ادارة الشؤون القانونية بالمصرف باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للطلب من النيابة العامة التحقيق في الوقائع موضوع المخالفتين رقمي 1 ، 2 ، وتحريك الدعوى الجنائية عما ما قد تنطوي عليه من جريمة جنائية .

وعاقب مصرف ليبيا المركزي مصرف شمال افريقيا بدفع غرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار عن مخالفته

المصرفي بتغريمه بدفع اربعين الف دينار ليبي .

- مخالفة وكالة مليئة للضوابط المنظمة لبيع النقد الاجنبي وتغريمها بمائة الف دينار ليبي .

- مخالفة الادارة العامة للتعليمات المتعلقة بالنظام الائتماني الموحد بدفع غرامة قدرها عشرة الاف دينار ليبي ... والزم مصرف ليبيا المركزي ادارة مصرف الجمهورية باتخاذ الاجراءات التالية :-

- ازالة المخالفات المبينة في المادة السابقة ... - تكليف وحدة الامثال ولجنة المراقبة باحاطة كل من مجلس ادارة

اتخذ مصرف ليبيا المركزي اجتماعه الخامس للعام 2012 جملة من القرارات بتوقيع غرامات مالية على عدد من المصارف وذلك لمخالفاتها للتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي والمتعلقة بالنظام الائتماني الموحد تطبيقاً للأحكام المنصوص عليها في المادتين (56)، (104) من قانون المصارف ، فقد عاقب المصرف المركزي مصرف الوحدة بدفع غرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار ، عن مخالفته للتعليمات بشأن النظام الائتماني الموحد والزمته بتزويد المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بخطة العمل المطلوبة ... وعوقب مصرف الصحاري لمخالفة فرعه الرشيد ضوابط بيع النقد الاجنبي بغرامة مالية قدرها ثلاثون الف دينار ، مع الزام المصرف باتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة المخالفة والتحقيق مع مدير فرع الرشيد بشأنها ومع من تكون له صلة بها من موظفي الفرع وفرض مصرف ليبيا المركزي غرامات مالية على مصرف الجمهورية لمخالفته القرارات والمنشورات والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي والتي من بينها :-

- مخالفة فرع جنزور الشرقية للقواعد والاعراف المنظمة للعمل



## السيد نائب المحافظ يعقد اجتماعاً بأعضاء وممثلي المصارف التجارية

عقد السيد «علي سالم حبري» نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي اجتماعاً صباح الثلاثاء 09/18، بالسادة أعضاء وممثلي المصارف التجارية والمتخصصة العامة والخاصة... وقد تمت خلال الاجتماع مناقشة المقترحات المقدمة والتي من شأنها المساهمة في خلق بيئة تشريعية واقتصادية مناسبة تساعد كثيراً في وضع الأسس السليمة لبناء قطاع مصرفي يلائم متطلبات المرحلة القادمة ويساهم مع غيره من القطاعات الأخرى في انتعاش جزء من البطالة وخلق تنوع إنتاجي يعطي للاقتصاد الداخلي المرونة الكافية لتفادي الكثير من المشاكل والمعوقات والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

## محافظ ليبيا المركزي :

## ليبيا تسير قدماً في خطط للتمويل الإسلامي



مجال الخدمات المصرفية الإسلامية من بينها السماح للبنوك التقليدية بافتتاح أفرع أو نوافذ لتقديم خدمات التمويل الإسلامي. ومن بين الخيارات أيضاً الموافقة على تحول بنوك تقليدية إلى بنوك إسلامية. كما تدرس ليبيا منح ترخيص خاص للمصرفية الإسلامية. وأضاف أن خيار الترخيص مازال قيد الدراسة لأن السلطات لم تتفق بعد على اشتراطات رأس المال. وسئل الكبير عما إذا كان تعديل القانون يعني أن ليبيا ربما تبدأ في منح تراخيص جديدة لبنوك أجنبية في وقت قريب فأجاب أن الأمر مازال قيد البحث.

وقال محافظ مصرف ليبيا المركزي إن ليبيا طلبت من البنك الدولي دراسة أوضاع قطاعها المالي وإن البنك أرسل مسودة أولى سيجري الاطلاع عليها أولاً ثم أخذ قرار في هذا الشأن. وأكد أن ليبيا ستصبح سوقاً مفتوحة للجميع على أي حال.

قال السيد الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي إن ليبيا تأمل أن تبدأ في تطبيق قانون جديدة للأنشطة المصرفية الإسلامية بنهاية العام وتوقع طلباً قوياً على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. وأقرت ليبيا قانون المصرفية الإسلامية في مايو وتعمل على إصلاحات تشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي وتنشيط القطاع الخاص في أعقاب تحرير ليبيا .. وقال الكبير للصحفيين على هامش أعمال الدورة الاعتيادية الـ 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الكويت إنه يوجد طلب كبير في ليبيا ولهذا السبب جرى تشكيل لجنة عليا للتمويل الإسلامي وإنها تعمل حالياً على وضع خارطة طريق للتمويل الإسلامي في البلاد. وسئل عن توقيت بدء تطبيق اللوائح فأبدى أملاً في أن يجري ذلك في وقت قريب غايته العام الحالي.

وتابع أن السلطات وضعت تصوراً لأكثر من بديل في

## فيه العمق...



بقلم / عبدالرحمن الشاخر

## بدأنا نكذب على أنفسنا ..

حد الآن ليس شفافاً ولا يراعي مصلحة الوطن العليا بالقدر الكافي وإنما يراعي الى حد غير بسيط مصلحة كتلتات بينها سواء أكانت هذه التكتلات سياسية أو ذات توجهات دينية. وكلها يريد أن يأخذ البلد الى جانبه ويفرض رؤيته وتوجهاته على بقية أطراف وشرائح المجتمع . ولذلك فإن الادعاء بتوجه البلد نحو ممارسة الديمقراطية سوف نكتشف أنها كلمة حق يراد بها باطل .. والباطل استخدام مصطلح الديمقراطية كواجهة منبرية وليس ممارسة فعلية. وخير مثال أضربه على قولي هذا هو ما يحدث للمؤتمر الوطني العام ، فقد تم انتخاب أعضائه في جو ديمقراطي سليم وشفافية أبهرت العالم .. غير أنه عندما بدأت اجتماعاته تتعقد وتتواصل فإنه اصطدم بالواقع ..

هذا الواقع هو تكرر وقفات الاحتجاج والاعتصام أمام مقره ، وكل منها يطلب من المؤتمر اتخاذ قرارات وبعضها يتناقض مع مطالب فئة سابقة. وهذا من قهقم ولا شك في ذلك .. غير أن المؤتمر مكبل باليد لعدم وجود حكومة فعالة .. وقد سعى المؤتمر الى مسائلة المسؤولين عن الأمن في الحكومة بتعدد مناصبهم .. إلا أن المؤتمر لم يستطع أن يخرج بنتيجة ، فقد قدم أولئك المسؤولين صورة العاجز عن تحقيق الأمن .. صورة الوزارة التي تشتري الذخيرة من السوق السوداء! صورة الذي يشتكي من شح الامكانيات في وزارة أعلنت عن ميزانية مقدارها 68 مليار دينار!!

المؤتمر وجد نفسه بين حالتين .. حالة جماهير غاضبة لعدم معالجة فوضى الأمن .. وحالة حكومة تبرر أخطاءها ولم تفعل شيئاً خلال مدة عملها ولعلها زادت فوضى الأمن سواء . وبتراخيها تكونت واستقوت تلك التكتلات العسكرية المسلحة التي أخذت استقرار الدولة الليبية كرهينة لها.

من هذه الأوضاع نكتشف أن الكذب على أنفسنا يتعاظم والمتضرر الأساسي هو المواطن .. والخاسر الأكبر هو الوطن .. والفجيعة الكبرى أن الشعب الليبي قام بالثورة لانهاء التسلط والظلم والظفر .. فجاهت معظم جماعات باسم الثورة وتغلغت في مفاصل الدولة واعتبرت نفسها هي القيمة على الدولة وهي منبع الثورة ومنتهائها وحارسها .. ألسنا

يقول هذا الكلام ويدعو لهذه الدعوة لربما سوف يرسل من ينحرف بهذه المظاهرات من كونها سلمية الى صيرورتها دامية لاثبات صحة دعواه ، وهذا افتراض مثل الافتراض بتحول المظاهرات السلمية الى عدوانية. أما الخطأ فيكم في أن دعاء هذا المنع يسلبون الجماهير الليبية حقها في الاحتجاج بحجة أمن البلاد الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، ان لم يكن ساعة بعد أخرى. وهي نفس الحججة التي كان يسوقها النظام السابق.. أخضر من ذلك استغلال المساجد في خطبة الجمعة للامتناع عن التظاهر.

سؤالي لدعاة تحريم المظاهرات: لو لم يحتج الشارع الليبي يوم 15 فبراير 2011 هل كانت ثورة 17 فبراير سترى النور ومن ثم تنتصر؟

إذا سلبت الجماهير حقها في التظاهر فسوف تكون الكارثة قد حاقت بنا .. واذا حرمت أو شجبت المظاهرات ألا يعني ذلك انقلاباً على شرعية الشعب ؟ وصدفنا تسويق كذبة شائنة وخطيرة. ان منع الجماهير من التظاهر هو بداية الى دكتاتورية جديدة .. انتبهوا لهذا الخطر القادم بلجم وتكبير الحراك الشعبي.

هذه الدعوات تكشف لنا أننا نكذب على أنفسنا بالقول : اتركوا المسؤولين يعالجون قضايا الأمن .. في حين أنهم يكرسون بشكل أو بآخر سيطرة التشكيلات العسكرية ككتل على مفاصل الأمن في وزارتي الدفاع والداخلية . أي أن المهنية والحرفية العسكرية لا يعتد بهما ، وبذلك فسوف يتكون الجيش الليبي من سرايا مختلفة ومتنوعة كل منها لها عقيدة وتوجه ورؤى ومصالح. بمعنى أن الجيش الليبي سوف يتكون من كتائب منتقاة ومخفية يقود كل كتيبة أمرها وجميعهم يتحكمون في رئاسة الأركان .. الذي يحدث في ليبيا الآن غير مقبول على الإطلاق . فالمعالجات الأمنية خاطئة كما هي المعالجات السياسية خاطئة .. وكلها لا تتسم بالحسم بقدر ما تتسم بالمجاملة أو المصالح أو الخضوع الى الأمر الواقع وتكريس الخطأ بصورة مختلفة واعطائها الشرعية.

أنا أدرك المصاعب التي تتخلل مرحلة الحرب والانتقال من الثورة الى الدولة .. ومن مرحلة الحرب الى مرحلة الحياة المدنية . الا أنني أدرك أيضاً أن الأداء الى

جمعة انقاذ بنغازي كشفت لنا أو هكذا بدى لي الأمر ، أننا لا زلنا نمارس الكذب على أنفسنا للافتتان بأن الدولة الليبية تسير في الخط السليم والمسار الصحيح. اكتشفنا أن ما يسمى بالكتائب العسكرية المسلحة المنتشرة في كافة أرجاء الوطن هي من أهم عوائق تحقيق الأمن والاستقرار في البلد وأنه يجب أن تحل حلاً كاملاً وتضم كأفراد الى شرعية الدولة متمثلة في وزارتي الدفاع والداخلية فضلاً عن بقية مؤسسات الدولة لمن يشاء.. هكذا طالبت جمعة انقاذ بنغازي.. وهكذا ينبغي أن يكون الأمر.

وكانت الاستجابة فورية وتم الاعلان عن أن أكبر ثلاث تشكيلات عسكرية هي منضوية بالفعل تحت مظلة وزارة الدفاع ومعترف بها من قبل هذه الوزارة.

هذا الاعلان غامض ولا يفهم منه شيء سوى أن تلك التشكيلات العسكرية مازالت تعمل تحت غطاء وزارة الدفاع ككتل ولم يتم صهر أفرادها ودمجهم على أساس فردي ضمن هيكلية الجيش الليبي بالمعايير المتعارف عليها عسكرياً. أي أن أفرادها ألبسوا زياً عسكرياً فقط لا غير .. أي أننا نكذب على أنفسنا ونصدق كذبنا .. إذ واقع هذه التشكيلات المسلحة لم يتغير التغيير الجذري المطلوب.. أو لم تقتنعنا وزارة الدفاع ولا رئاسة الأركان بأنه لم يعد هناك كتائب مسلحة .. وان هناك جيش بتسميات عسكرية متعارف عليها. الذي حدث هو انتقاء تشكيلات أو كتائب عسكرية معينة أضفت عليها رئاسة الأركان الشرعية ما يعني أن الجيش الوطني لن يكون جيشاً بالسابق والمعايير المتعارف عليها ، وإنما سيتكون من هذه التشكيلات الثلاث كقاعدة أساسية وهو ما يثير الشك والخوف بأن الأمور لا تسير وفق ما يريده الشارع الليبي وإنما وفق ما تريده رئاسة الأركان.

بعد جمعة انقاذ بنغازي .. وجهت دعوات الى جمعة أخرى لمواصلة الاحتجاج في بنغازي ووقفة احتجاجية في طرابلس تحت شعار (جمعة انقاذ ليبيا) .. اكتشفنا سبيلاً من الدعوات لايقاف هاتين المظاهرتين بحجة (منع اراقة الدماء) أي الايحاء بأن مثل هذه المظاهرات ستؤدي الى اراقة دماء .. وهذا خلط وخطأ . دواعي الخلط هو الافتراض بأن كل مظاهرة سوف تؤدي الى عنف .. ومن

## مقاسة ...

د/ محمد البلتاجي - خبير مصرفي إسلامي

## تطور العمل المصرفي الإسلامي

يلجأ إلى التعامل مع البنوك لعدم رغبته في التعامل بأسعار الفائدة ، وهذا الأمر يتطلب من المصارف الإسلامية أن تقوم بإيضاح صيغ التمويل الإسلامي للمعملاء وكيفية الاستفادة من تلك الصيغ في تمويل مشروعاتهم .

وكان من نتائج التوسع المستمر للصناعة المصرفية الإسلامية ارتفاع حجم شرائح المتعاملين وزيادة معدل النمو إلى حوالي 20 ٪ مما دفع بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد إلى إصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية تتناسب مع طبيعتها مثل البحرين والامارات والكويت ، كما أن هناك بعض الدول قامت بتحويل نظامها بالكامل الى النظام المصرفي الإسلامي وهي باكستان وإيران والسودان .

ويشرف علي العمل المصرفي الإسلامي العديد من الهيئات الدولية ومنها :  
1 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتي أنشئت عام 1991 ومقرها البحرين وهي تهتم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمصارف الإسلامية وقد أصدرت حتى الان حوالي 18 معياراً محاسبياً .

2 - المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية (GCIBFI) الذي أنشئ عام 2001 ومقره البحرين والذي يهتم بتوفير المعلومات عن الصناعة المصرفية الإسلامية ونشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي .

3 - مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والذي أنشئ عام 2002م ومقره ماليزيا وقد قام بتأسيسه العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد بالعالم ومنها مؤسسة النقد العربي السعودي ومؤسسة نقد البحرين وبنك نيجارا المركزي بماليزيا بالإضافة الى البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي ويهتم المجلس بإصدار معايير الرقابة والإشراف وتطوير آليات لإدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية .

ورغم هذا التطور في العمل المصرفي الإسلامي فما زال أمام المصارف الإسلامية الكثير من التحديات والجهد لتطوير أنظمة العمل واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة ، وتطوير وابتكار أدوات مالية محلية ودولية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للمعملاء ومواجهة المنافسة المصرفية بالأسواق المحلية والدولية وخاصة بعد تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية وتطبيق مقررات لجنة بازل «2» عام 2007 .

قاعدة المشاركة القاعدة الرئيسية التي يعتمد عليها المصرف في تعامله مع عملائه ( المودعين/ المستثمرين) ، وهي من القيم المضافة للمصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي حيث أخرج العميل من دائرة المديونية إلى دائرة المشاركة .

وقد واجهت المصارف الإسلامية في بداية نشأتها العديد من المشكلات من أهمها تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية وبكفاءة مصرفية عالية ومتطورة ولكن في ضوء الضوابط الشرعية المستمدة من المصادر الشرعية القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (فقه المعاملات) مع الاجتهاد الشرعي للمنتجات المصرفية الحديثة مثل بطاقات الائتمان والتعامل المصرفي بالإنترنت والتعامل مع أسواق المال الدولية .

وقد تطورت أعمال المصارف الإسلامية خلال العقد الأخير من حيث تنوع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لعملائها حيث بلغت الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة للمعملاء ما يزيد عن ثلاثين خدمة مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة ومنها بطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ، بالإضافة إلى توفير أدوات مالية توفر للعملاء عوائد مثل ودائع وشهادات وصناديق الاستثمار الإسلامية ، مع توفير أدوات مالية لتمويل مشروعات التنمية بديلاً عن إصدار السندات وهي الصكوك الإسلامية .

كما تميزت المصارف الإسلامية بشكل كبير في مجال منح التمويل للعملاء حيث توفر صيغاً مختلفة ومتنوعة لتمويل أنشطتهم المتعددة ومن تلك الصيغ صيغة المرابحة للأمر بالشراء والمشاركة بأنواعها المتعددة والمضاربة والاستصناع والتأجير مع الوعد بالتسليم وبيع السلم والتورق والبيع بالعمولة والبيع بالوكالة والمتاجرة والبيع بالتقسيط والاستثمار المباشر .

وتتميز الصيغ التمويلية بالمرونة التي تمكنها من تلبية رغبات العملاء المتنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية ، كما تتميز كل صيغة من تلك الصيغ بإمكانية استخدامها لتمويل نشاط لا يمكن لصيغة أخرى تمويله ، فما يصلح للتمويل بالمرابحة لا يمكن تمويل بالاستصناع وهكذا .

وفي الواقع العملي تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات ومنها عدم إمام عملاتها بصيغ التمويل الإسلامية وكيفية تطبيقها ، حيث أن غالبية المعلاء كانت تتعامل مع البنوك التقليدية بنظام القرض والبعض الآخر لم يكن

مدير إدارة البطاقات والدعم الإلكتروني بمصرف الجمهورية.. أسامة بن علي :

## خدمات المصارف الإلكترونية موضة السنوات القادمة



«المستقبل بين يديك»... هذه هي العلامة البارزة لاستخدام التقنية في كافة المجالات، ولا يكاد يستثنى منحى من مناحي الحياة من هذا الشعاع، ولكن ماهو المستقبل؟... إنه عصر سرعة المعلومة وانتشارها، في ظل تسارع وتيرة ونسق العالم المعاصر، الذي يتطلب البحث في إمكانية توفير الخدمات بشتى أشكالها، ووصولها إلى المتلقي بكل يسر وسهولة، بما في ذلك الخدمات المصرفية التي باتت تشكل عصب الاقتصاد، وتعد مؤشراً ومقياساً لمدى تقدم الشعوب ورفيحتها... وسط هذه المعادلات التي أصبحت عنواناً صريحاً للتقدم، يقف مجموعة من الشباب الليبي الساعين إلى ترسيخ مفهوم هذه الخدمة، بلمسة تلفها روح العصر، ونشرها بين أفراد المجتمع، بغية تقديم أفضل الخدمات بأيسر الطرق وأسرعها، وفق مايعرف بالخدمات المصرفية الإلكترونية، فماهو جديد هذه الخدمة، وما أبرز المعوقات التي تقف حائلاً أمام انتشارها، وماهو مستقبلها في ليبيا، في أسئلة أجاب عنها السيد أسامة بن علي مدير إدارة البطاقات والخدمات الإلكترونية بمصرف الجمهورية في حوار أجرته معه صحيفة مصارف.

### ❖ خضنا غمار تحدٍ مشوب بالمخاوف ونجحنا في إصدار بطاقة الطالب

العبث المتمثلة في وضع كروت هواتف داخل فتحات إدخال البطاقات، وغيرها من أشكال العبث وهو متوقع، ولكن كل ذلك يسجل انخفاضاً ملحوظاً مع مرور الوقت.

● مصارف: لكل منتج مميزات وعيوب، أو بالأحرى أوجه قصور، فماهو نصيب مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية من هذا القول؟

بن علي: الخدمة الإلكترونية تتأثر بالعنصر البشري، وتتأثر بمدى ثقافة المجتمع، جنباً إلى جنب مع مستوى البنية التحتية من كهرباء واتصالات وغيرها من متطلبات الخدمات المساندة، ويبقى العنصر البشري الذي يقدم الخدمة الأبرز تأثيراً، وكلما ارتفع نسق التدريب، تكون المخرجات خدمات إلكترونية عالية الجودة، وتلبي طموحات متلقي الخدمة. وتبعاً لذلك يمكننا القول إن برامج تسويق المنتج تحتاج إلى جهد كبير، كونها تؤثر في إيصال الفكرة إلى الجمهور، وهو ما نعاناه حالياً من ضعف في التسويق لمنجاتنا الإلكترونية.

● مصارف: السيطرة على مفاتيح التقنية والإمساك بزمام المبادرة فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية تتطلبان توفر عدة عناصر ومقومات، فهل نستطيع القول إن إدارتكم تمتلك مايجعلها تطمئن إلى مستوى خدماتها؟

بن علي: التدريب الاحترافي يخلق موظفاً يتغلب على كافة المسائل التي تعوق سير العمل، وهذا الأساس والركيزة في عملنا، وحجر الزاوية لخططنا، ولكن مانعائيه وبعد الجهد والوقت الذي يستغرقه إعداد وتهيئة الموظفين تسريهم إلى المصارف الخاصة، التي توفر لهم مقابل جيد مقارنة بما تقدمه لهم المصارف العامة المملوكة للدولة.

● مصارف: ماهي عناصر الأمان والاحتياجات التي تتخذها الإدارة في سبيل الحماية من الجرائم الإلكترونية؟

بن علي: زدنا خدماتنا بمعدات أمان خاصة، ونواكب آخر المستجدات في هذا المجال، ومن المعلوم أن البحث عن العائد يتطلب تحمل جزء من المخاطر، ورغم عدم تسجيل أي نشاط لمثل هذه الجرائم، إلا أننا قمنا بالاستعانة ببرامج ضد الاختراقات الإلكترونية.

● مصارف: حسب وجهة نظرك، مالذي يجعل المواطن يعزف عن قبول الخدمات الإلكترونية؟

بن علي: في الحقيقة مصرف الجمهورية لديه شباب يسعى إلى تطوير خدمة المصرف الإلكتروني، بتشجيع ومتابعة لصيقة من مصرف ليبيا المركزي، ولكن يبقى التواصل مع الجمهور، وخلق برامج تلمس المواطن بهدف نشر ثقافة التعاملات المصرفية الإلكترونية، وتحسيسه بقيمتها، على قائمة الأولويات، وهو ما باشرنا في تأسيسه بإنشاء موقع إلكتروني، على الرابط [www.jbank.ly](http://www.jbank.ly) مزود بروابط عن الخدمات الإلكترونية، وأعتقد أن هذه القضية تتعلق بثقافة المجتمع في المقام الأول، وأنا على يقين أن الخدمات المصرفية الإلكترونية ستكون عنوان وموضة السنوات القادمة، مع ارتفاع وتيرة التسويق الحالية التي تعاني ضعفاً في جميع الفروع، ونحن كأدارة مهتمنا الأولى تصب على إعداد وإصدار البرامج والمنتجات، الذي يبقى رهين التسويق من قبل إدارات الفروع.

رسالة أود نقلها إلى المواطن عبر هذه الوسيلة الاعلامية، مفادها أن عصر التعامل الورقي إلى زوال، والتعامل الإلكتروني بما يحمله من مزايا توفر الجهد والوقت سيكون العلامة البارزة في السنوات القادمة.

الخدمة على مدار 24 ساعة، مع إمكانية سحب الأموال من أية آلة للصرف، جنباً إلى مع تزويد الجامعات والكليات بالآلات المصرفية الإلكترونية، وقد قمنا بتركيب أربع آلات في كلية العلوم والصيدلة والقطاع ب، (جامعة ناصر سابقاً)، بجامعة طرابلس، بالإضافة إلى آلة فرع المصرف بالجامعة، كما تم تشكيل فريق لإبرام اتفاقيات مع الجامعات المنتشرة في ربوع ليبيا، وفق خطة التوسع الأفقي، لتزويد الجامعات بمايهاز الـ 74 آلة، ضمن المستهدف الذي يتراوح ما بين 180-200 آلة سيتم تركيبها في الجامعات والكليات في أفرق 2013.

ويمكن وصف هذه التجربة بالتحدى الكبير الذي كان مغلفاً بمخاوف كثيرة، لصخامة العدد الذي ستغطيه هذه الخدمة المتوقع أن يصل إلى 400 ألف طالب، فقبلنا التحدي ولمسنا فيه النجاح، وهو مايدفعني إلى القول المفعم بالثقة بأن الخدمات المصرفية الإلكترونية في ليبيا ستلاقي النجاح في المستقبل القريب.

● مصارف: ماهي الإجراءات التي يقضيها الحصول على بطاقة الطالب؟

بن علي: إثر مخاطبة إدارات الكليات والجامعات برسالة رسمية، يتم تزويدنا بنسخ إلكترونية لقوائم الطلبة المستهدفين والمشمولين بالقرار، وتجري مقارنة الكشوف وإدخال البيانات للمنظومة الخاصة، وإصدار البطاقات في مدة زمنية لا تتجاوز 24 ساعة من ورود القوائم إلى الإدارة، تمنح للطالب البطاقة مرفقة بكتيب إرشادي قام بإعداده فريق من إدارة البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصرف، مزوداً بتعليمات حول خطوات استخدام البطاقة، كما زدنا الآلات بملصقات توضح إجراءات السحب، بغية ترسيخ فكرة التعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية بين شريحة الطلاب.

● مصارف: يلاحظ تركيز الخدمات الإلكترونية في المدن الكبرى، بينما يكاد ينعدم انتشارها في المدن الصغيرة أو القرى والتجمعات السكانية ذات الكثافة المنخفضة، فما الأسباب الكامنة وراء ذلك؟

بن علي: كما أسلفنا الحديث إننا نضع ضمن استراتيجياتنا رفع معدلات التعامل بالخدمات الإلكترونية، وترسيخ هذا المفهوم، ولكن تدني مستوى البنية التحتية يقف عائقاً أمام تقديم مثل هذا النوع من الخدمة التي تتطلب مواصفات معينة من الخدمات المساندة، مثل الاتصالات على سبيل المثال، لا الحصر، وسنسير جنباً إلى جنب مع تطور البنية التحتية لتوفير الخدمات الإلكترونية لتغطي جميع فروع المصرف في المستقبل.

● مصارف: يشتكي البعض من ارتفاع أسعار مقابل الخدمة الإلكترونية التي توفرها المصارف في ليبيا؟

بن علي: بالمطلق هذا يجانب الواقع، فقيمة الخدمات المصرفية الإلكترونية تعتبر رمزية، فعلى سبيل المثال تمنح بطاقة الخصم المباشر مقابل 10 دينار في السنة، وبطاقة الطالب بمبلغ 5 دنانير كل سنتين، وفي المقابل تتم عملية السحب دون خصم أية قيمة من حساب العميل، كما إن قيمة خدمة المصرف الإلكتروني لا تتجاوز 6 دنانير سنوياً، أي مايعادل 500 درهم، ويتحصل من خلالها العميل على خدمة الاطلاع على حركة حسابه عبر رسائل نصية من هاتفه، وكل ذلك يصب في إطار الخطة الرامية إلى نشر ثقافة التعامل بالخدمات الإلكترونية التي تختصر الجهد والوقت في المقام الأول.

● مصارف: هل سجلتم عمليات عبث على آلات الصرف الآلي؟

بن علي: مع تركيب هذه الآلات سجلنا بعض مظاهر

البنائيات أو شركات الطيران، عبر الانترنت ومن المتوقع أن تطرح الخدمة للجمهور مع بداية شهر ديسمبر القادم، فضلاً عن إصدار البطاقة الدولية التي توفر خدمة دفع قيمة المشتريات أو الخدمات الأخرى خارج ليبيا، ومن الملاحظ إقبال على هذا الصنف من البطاقات، كما لدينا دراسة لإصدار بطاقة تتحصر صلاحية استخدامها داخل البلاد، وتوفر خدمة تسديد قيمة السلع والبضائع والمشتريات، فيما شرعنا في إصدار بطاقة الطالب التي تتيح صرف منح الطلبة عبر آلات الصرف الإلكترونية، ولدينا برنامج عمل جاهز لإطلاقه قريباً، ويتمثل في توفير خدمة إعادة تعبئة رصيد الهواتف المحمولة وخدمات الانترنت عبر الخدمة الإلكترونية، فضلاً عن تسديد قيمة فواتير الكهرباء أيضاً.

ومن المتوقع تزويد الأسواق والمتاجر ونقاط البيع بأجهزة (بوينت أوف سيل)، التي توفر خدمة دفع قيمة المشتريات عبر البطاقات الإلكترونية، نهاية العام الجاري، وعلى جانب آخر نعكف على إتمام منظومة الاطلاع على الحسابات الخاصة عبر الانترنت، وهي متاحة لمعرفة حركة الأرصدة الخاصة بالشركات ورجال الأعمال، من خلال الاشتراك في الخدمة.

● مصارف: هل تتوقع أن تسجل خدمة (بوينت أوف سيل) نجاحاً، ووسيق الإقبال على اقتناء هذه الأجهزة من قبل التجار وإدارات الأسواق؟

بن علي: هذا يتوقف على مدى انتشار التعامل بالبطاقات الإلكترونية، وهذا سيؤثر على قبول التجار أو مسؤولي نقاط البيع الأخرى على اقتناء الأجهزة لإتمام إجراءات البيع لزبائنهم، ومن وجهة نظري الشخصية أرى أن يتم منح هذه الأجهزة مجاناً في المرحلة الأولى، وعندما يتحسس التاجر مميزات هذه الخدمة، سيتعود على استخدامها وستشهد انتشاراً ملحوظاً خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة الأولى من تزويده بهذه التقنية.

● مصارف: أصدرتم في الفترة القريبية مايعرف ببطاقة الطالب، فماهي هذه البطاقة؟

بن علي: وفقاً للقرار الوزاري المتعلق بصرف منح لطلبة الجامعات، وإسهاماً في نشر ثقافة التعامل بالخدمات الإلكترونية، شرع مصرف الجمهورية بالتعاون مع إدارات الجامعات والكليات في إصدار بطاقة إلكترونية مسبقة الدفع تتيح للطالب صرف المنحة المقررة بكل يسر وسهولة، وتوفر الجهد والوقت، وتقدم

● مصارف: ما أهم وأبرز الخدمات الإلكترونية التي يقدمها مصرف الجمهورية لعملائه؟

بن علي: تتعدد وتتوسع الخدمة، وأصبحت تشهد تقدماً ملحوظاً من حيث الكم والكيف، ضمن الخطط الاستراتيجية الراهنة التي وضعتها إدارة المصرف، بغية نشر ثقافة التعامل بالخدمة الإلكترونية بين المواطنين كافة، وليس عملاء المصرف فقط، وجميعها تصب في مبدأ اختصار الجهد والوقت على الزبون، وخفض الأزدحام في الفروع.

ومن بين البطاقات الإلكترونية التي قام المصرف بإصدارها لزبائنه، مايعرف ببطاقة الخصم المباشر التي تتيح لمستخدمها السحب من حسابه من أي صراف آلي على مدار 24 ساعة، بمعدل 400 دينار ليبي يومياً، وكل هذه المنافذ الإلكترونية تتم مراقبتها ومتابعتها إلكترونياً وعلى مدار الساعة لصيانتها في حال حدوث أي أعطال أو نقص في السيولة للتدخل وتزويدها بالأموال.

● مصارف: ماهي الآلية المتبعة لمنح الزبون مثل هذه البطاقة، وماهم مميزاتاها؟

بن علي: البطاقة متاحة لكل من لديه حساب في مصرف الجمهورية، ويمكنه تقديم طلب للحصول على البطاقة التي توفر عليه الوقوف في الطوابير والانتظار في حالات الأزدحام، أو تعطل السحب بسبب حدوث أي عطل أو طارئ يعرقل عملية الصرف من أي فرع، كما أن منافذ أو آلات الصرف الإلكتروني منتشرة في عدة نقاط، وتوفر الخدمة على مدار الساعة، ووفق هذه الآلية نسعى إلى جعل يوم السبت يوم للتعامل الإلكتروني، بغية الوصول إلى تحقيق الهدف الأوسع بنشر ثقافة التعاملات المصرفية الإلكترونية.

● مصارف: ماجديد إدارة البطاقات والدعم الإلكتروني بمصرف الجمهورية؟

بن علي: في الواقع نلاحظ انخفاض معدلات استخدام البطاقات الإلكترونية، وتدني مستوى إقبال المواطنين على هذا النوع من الخدمة ولا تتعدى نسبة استخدام الخدمات الإلكترونية نسبة 3-4 بالمائة من إجمالي عدد السكان، ونسعى بكل جهد إلى رفع هذه المعدلات إلى مستويات معقولة وفق الخطة المعدة من قبل الإدارة، في أفق زمني يمتد من سنة إلى سنتين، لذا نعكف حالياً على إصدار بطاقة الدفع المسبق التي توفر خدمة تسديد قيمة المشتريات أو إتمام الحجوزات في



## مصطلحات مصرفية

**المرابحة أحد منتجات أعمال المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ذات النشأة الحديثة وتم اعتمادها لتكون بديلا عن نظام الفوائد ومصحوبا بشعار النهوض بالمجتمع وإقامة المشاريع الاستثمارية والتنمية وهي تتوافق مع جميع المعاملات المصرفية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وغيرها.**

## ■ إعداد / إدارة تقنية المعلومات

## ■ تعريف المرابحة

اتفق الاقتصاديون والفقهاء في تعريف المرابحة على أنها أحد أنواع بيع الأمانة التي تقوم على أساس كشف البائع عن الثمن الذي قامت عليه السلعة به ، وهي البيع برأس المال وبزيادة ربح معلوم وثابت وهي عقد مشروع جري التعامل به منذ القدم.

## ■ أنواع المرابحة

1. المرابحة البسيطة تتحصر العلاقة فيها بين طرفين المصرف والزبون.  
2. المرابحة المركبة وتتم بين ثلاثة أطراف المصرف والزبون والتاجر.

## ■ مشروعية المرابحة

1. في القرآن الكريم قول الله «واحل الله البيع وحرم الربا».  
2. في السنة المطهرة قوله صل الله عليه وسلم «إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم».  
3. في الإجماع لقد اجمع جمهور الفقهاء على جواز بيع المرابحة وقد تعامل بها المسلمون في سائر العصور دون خلاف ولا إنكار.

## ■ كيفية المرابحة

1. تتمثل في أن يلجأ الزبون شخصا كان أو شركة إلى المصرف فليتمس إليه شراء سلعة ما ، يحدد له مواصفاتها وثمنها ومصدرها ، ثم يعده بشرائها منه مرابحة على تكلفتها أي بزيادة ربح معلوم وثابت على رأس مال المصرف يتفقان عليه ، ويتم بمرحلتين مرحلة وعد وهي السابقة ومرحلة عقد وهي اللاحقة ، وغالبا ما يشتري المصرف السلعة نقدا ويبيعها بالأجل لزبونه طالب الشراء .  
2. وثمة صورة أخرى للمرابحة تقوم بها بعض المصارف بحيث يقوم المصرف بدراسة السوق الاقتصادية ليعرف ما تحتاجه من سلع والتي قد تتوجه إليه رغبات بشراء سلع معينة فيشتري المصرف تلك السلع المرغوبة في السوق ليقوم ببيعها تجارة في السوق ولمن رغب إليه بشرائها ولكن دون أن يكون بينهما سابق وعد بالشراء فيبيعه مرابحة على رأس ماله منها.

## ■ المرابحة المصرفية

يتم تنفيذها عن طريق شراء المصرف لسلعة أو آلات أو عقار بعقد شراء يحددها الزبون بنموذج طلب الشراء ويعد الزبون بشرائها بنموذج وعد بالشراء وهو غير ملزم له ، يدفع المصرف ثمنها نقداً ويكون مالكا لها ثم يقوم المصرف ببيع تلك السلعة أو الآلات أو العقار للزبون بسعر عاجل دفعة واحدة أو مؤجل يقوم الزبون بتسديده على أقساط محددة بعقد بيع ، ويشترط بها معرفة رأس المال وهامش الربح وتملك المصرف للسلعة قبل بيعها للزبون حسب بنود نموذج عقد المرابحة للأمر بالشراء ، سميت بالمرابحة المركبة لأنها تشمل على مرحلتين مرحلة وعد وهي السابقة ومرحلة عقد وهي اللاحقة وسميت أيضا بالمرابحة للأمر بالشراء كونها تشمل على طلب من الزبون لشراء السلعة فهو بذلك يكون أمرا بالشراء وهي التي يشر المصرف بتفعيلها حاليا.

## ■ خطوات المرابحة المصرفية مختصرة

1. الزبون يقوم بإحالة طلب شراء مرفق بفاتورة مبدئية للسلعة باسم مصرف الجمهورية.  
2. المصرف ينظر في طلب الزبون ومنحه الموافقة من عدمها.  
3. الزبون يقوم بملء نموذج وعد بالشراء بالمصرف.  
4. المصرف يقوم بشراء السلعة من الشركة بنموذج عقد الشراء وتملكها وحيازتها باسمه بالكامل.  
5. المصرف يقوم بإبلاغ الزبون بوجود السلعة ويطلب منه توفير الضمانات والدفعة الأولى.  
6. المصرف يقوم ببيع السلعة للزبون بنموذج عقد البيع.  
7. المصرف يقوم بتسليم الزبون نسخة من عقد البيع وإذن استلام السلعة.

## ■ أسس توظيف المرابحة

## (1) الأساس الأول

هو عدم التعامل بالفائدة (الربا) التي يعمل بها المصرف حاليا ، ذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا ويدعو إلى مبدأ المشاركة بدلا من الفائدة الربوية المحددة ونظام المرابحة يتفق مع التصور والرؤيا التي يراها الإسلام ويحددها للكون والحياة معا وبما أن الإسلام يحرم التعامل بالربا فإنه يقيم نظامه على أساس الاستئناء عن الحاجة إليه وينظم جوانب الحياة الاجتماعية بالشكل

## المرابحة الإسلامية

الذي تتمثل فيه الحاجة إلى هذا النوع من التعامل مع الوفاء بكل ما يطلبه النمو الاقتصادي والاجتماعي ذلك لأنه من المستحيل أن يحرم الله شيئا لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه بل إن ما حرمة الله سبحانه وتعالى على لسان نبيه لا يمكن أن يكون أبدا فيه صلاح للفرد والمجتمع كما أنه من المستحيل أن يكون أمر خبيث صالح لقيام الحياة وتقدمها بم والأصل في طلب توظيف هذا النظام النصوص العديدة الواردة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ورغبة الناس.

## (2) الأساس الثاني :

مصدر للكسب الحلال ذلك لأن الإسلام يرى إن المال لا يلد مالا وإنما الذي يثمر المال ويزيده هو العمل والعطاء وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمار بجميع الوسائل والأساليب التي تخضع للحلال التي جاء بها ديننا الحنيف وذلك بتنفيذ الأعمال والأنشطة التي تعود بالخير والنفع العام ولا تتعارض مع مبادئ الإسلام وتعاليمه ورفض ما يتعارض معها أو التي يكون هدفها تحقيق النفع الخاص فقط أو الربح على حساب الآخرين.

## ■ ما يجب بيانه في المرابحة ..

العيب الحادث ، الزيادة الحادثة ، الأجل ، حوالة الأسواق ، شراؤه ممن لا تقبل شهادته له .  
1. أن يكون ثمن السلعة وقيمة ربح البائع معلوماً للطرفين: البائع والمشتري.  
2. تقع على البائع مسؤولية الضرر الذي يلحق بالسلعة قبل تسليمها للمشتري.  
3. يجوز للمشتري رد السلعة إذا تبين أن بها عيباً خفياً .  
4. تملك البائع للسلعة وحيازتها قبل البيع على الأمر بالشراء .  
5. تحديد ووصف السلعة .  
6. أن يتطابق الإيجاب والقبول بمجلس العقد .

## ■ الفرق بين بيع المرابحة والقرض المصرفي

في بيع المرابحة يقوم المصرف بشراء السلعة للزبون بناء على الشروط والمواصفات التي حددها الزبون بطلبه مقابل نسبة معينة من الربح يتم الاتفاق عليها ، والمصرف التقليدي بإمكانه إتمام العملية نفسها عن طريق إقراض الزبون مبلغا يمثل سعر السلعة ليقوم الزبون بشرائها لقاء فائدة توازي قيمة الربح الذي سيحصل عليه المصرف العامل بنظام المرابحة فيما لو قام هذا الأخير بإتمام العملية مما يعني أن المعاملة نفسها ستتم ولا فرق فيما لو حصل عن طريق المصرف العامل بالمرابحة أو المصرف العامل بالفوائد إلا إن الفرق الوحيد هو أن المبلغ الذي سيحصل عليه المصرف العامل بالمرابحة يسمى ربحا بينما المصرف الآخر يسميها فائدة أما المضمون والجوهر فلم يختلف في الحالتين ، قد يكون هذا التقارب بين القرض المصرفي وبيع المرابحة مقنعا للوهلة الأولى خاصة متى وجدنا أن الربح الذي يحصل عليه المصرف العامل بالمرابحة هو تقريبا نفسه في المصرف التقليدي والمتمثل بسعر الفائدة إلا إن الواقع والحقيقة مختلفة ولا مجال للمقارنة ولا للمقاربة بين الحالتين للأسباب الآتية :-

1. المصرف العامل بالمرابحة كسر قاعدة الربا المحرم شرعا إذ أنه لم يبق ببيع نقود مقابل نقود وحصل بالمقابل على زيادة نتيجة الأجل بل هناك نقود مقابل سلعة أو بضاعة ما .  
2. المصرف العامل بالمرابحة يتحمل بصفته بائعا

مخاطر تلف البضاعة والسلع قبل تسليمها للزبون ويضمن أيضا عيوب المبيع الخفية مما يعني أن المصرف العامل بالمرابحة يتعرض للمخاطرة وهذا ما يجعل المبلغ الذي يحصل عليه ربحا حلالا عملا بقاعدة الغنم بالغرم وهي قاعدة شرعية معروفة .

3. المصرف العامل بالمرابحة يعتبر بائعا بينما المصرف العامل بالفوائد لا يعد بائعا بنظر القانون حتى ولو قام بشراء السلع من الخارج عن طريق الاعتمادات المستندية بل هو يقدم المستندات على أنه سدد ثمن البضاعة فقط .

## ■ الفرق بين ربح المرابحة وفائدة القرض

قد يتساءل البعض عن مدى مشروعية الربح في بيع المرابحة طالما أنه يشبه من حيث الشكل الفائدة المصرفية التي تتقاضها البنوك التقليدية نظير ما تقدمه لزيائتها من قروض وسلفيات ففي الحالتين هناك علاقة طردية بين الربح وفترة السداد ، وذلك أن المصارف في كلا الحالتين تراعي عند احتساب الفائدة أو الربح أجل السداد .ويمكن الرد على هذه التساؤلات بأن هناك فارقا كبيرا بين الفائدة على القروض والسلفيات وبين الربح في بيع المرابحة ، ففي حالة بيع المرابحة يكون الربح ناتجا طبيعيا لعملية بيع حقيقة فيها بائع ومشتري وسلعة و ثمن ويجب على البائع (المصرف) أن يملك السلعة ويحوزها قبل أن يبيعها إلى المشتري (الزبون) وطالما أن هناك عملية بيع حقيقية فإن الربح يكون مباحا كسائر عمليات البيع التي تتم في الحياة .

أما عن الربط بين أجل السداد ومقدار الربح الذي يحققه المصرف من عمليات المرابحة فينبغي الإشارة إلى أن الإسلام لم يحرم مفهوم القيمة الزمنية للنقود حيث أشار الفقهاء إلى أن العاجل خير من الأجل وما ذلك إلا مراعاة للقيمة الزمنية للنقود .وفي هذا الصدد فلا مانع أن يراعي المصرف أجل السداد عند حسابه للربح ، ولكن بشرط أن يتم ذلك قبل إتمام عملية البيع حيث يقع البيع على ثمن محدد ومعروف ويلتزم الزبون بسداده حسب آجال السداد .

من الفوارق المهمة أيضا بين المرابحة والفائدة المصرفية أن المصرف التقليدي يقوم باحتساب الفائدة على الزبون الذي يتأخر في سداد ما عليه من التزامات وقد تكون الفائدة مركبة . أما في المرابحة فلا يحق للمصرف اخذ فوائد على الديون المتأخرة ، بل عليه الرجوع للضامن وإنظار زبائنه الذين تجابههم ظروف غير عادية تضطرهم إلى تأجيل السداد أما إذا ماطل أحد الزبائن مع قدرته على السداد فتفرض عليه عقوبات مالية ردعا له على رأي بعض الفقهاء وذلك حسب العقد المبرم .

## ■ خصائص المرابحة

1. الهدف من توظيف المرابحة هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة وتجنب التعامل بالربا (الفائدة) ، في حين تقوم المصارف التقليدية بتوظيف الفائدة أخذا وعطاء .  
2. تشجيع المصارف بمراقبة قواعد شريعة المجتمع في معاملاتها .  
3. توفير أنظمة استثمارية جديدة للعمل بالمصارف .  
4. إخضاع معاملات النظام للرقابة المالية والشرعية .  
5. تلبية متطلبات كافة طبقات المجتمع .  
6. طبيعة المرابحة التعامل مع كافة السلع وممارسة التجارة الخارجية والداخلية .

7. المرابحة تختلف عن الفوائد لان احتمال الخسارة وارد للمصرف والزبون .

8. تتميز المرابحة بالنشاط الاجتماعي والثقافي ويراعي القيم والأخلاق ويساهم في حل مشكلات المجتمع ويميز بالشعور بمآسي المجتمع وربط تميته الاقتصادية والاجتماعية بالأنظمة الربحية بالمصارف والحرص على التعامل مع أصحاب المهن الصغيرة والحرف الفردية وصغار التجار وهي رسالة تحقق المشاركة في النشاط الاقتصادي وتساهم في الفعاليات الاجتماعية والسياسية والدينية .

## ■ مزايا التعامل بالمرابحة

1. تحقق رضا الزبائن فهي متوافقة مع الشريعة وتزيج حالة الحيرة بالتعامل مع الفائدة للسواد الأعظم من أبناء المجتمع الليبي وتساهم بالتقليل من هجرة الأموال واكتنازها وتداولها خارج المصارف وتتناسب مع جميع شرائح المجتمع وتتعامل مع جميع المعاملات المصرفية .  
2. تحقق للمصرف ربحا معقولا في الأجل القريب مما يتيح للمصرف مصدرا لتوزيع عوائده على الودائع ومنافسة المصارف الأخرى فيما يختص بجذب الودائع عن طريق استخدام دافع للحصول على عوائد مجزية .  
3. انخفاض المخاطرة على التمويل في المرابحة فربح المصرف محدد مسبقا لا يرتبط بنتيجة نشاط الزبون ، وكلما قصرت فترة ملكية المصرف للسلعة كلما انخفضت المخاطر وفي حالة الأخذ بالزامية الوعد بالشراء فإن مخاطرة المصرف تتحصر في احتمال تأخر الزبون أو مماطلته في السداد فقط .  
4. إن توظيف جزء من موارد المصرف في المرابحة يتيح قدرا من السيولة النقدية تمكن معها للمصرف الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين الراغبين في سحب جزء من ودايعهم .  
5. تتصف هذه الصيغة بالبساطة النسبية فالربح محسوب كنسبة من ثمن البضاعة والعلاقة بين المصرف والزبون تتحول إلى علاقة دائن بمدين بمجرد توقيع عقد البيع بالمرابحة بالإضافة إلى إن هذه العلاقة هي علاقة مقطوعة محددة بمعنى إن المصرف ليس بحاجة إلى فحص حسابات الزبون ومعرفة ما إذا كان يستحق ربحا أم لا والاطلاع على حسن إدارته وعدم إساءته للأمانة كما هو الحال في المشاركات .  
6. التمويل بالمرابحة يتميز بسعة نطاقه بسبب تنوع السلع والخدمات التي يمكن إن يتناولها التعامل بأسلوب المرابحة فهو لا يقتصر على تمويل الأموال الإنتاجية كما هو الغالب في حال التمويل بأسلوب المشاركات بل يمكن استخدامه لتمويل الأموال غير الإنتاجية كالسلع والخدمات الاستهلاكية .  
7. أسلوب التمويل بالمرابحة كوسيلة ائتمانية أسهل اتباعا وأيسر تطبيقا من سواها من صيغ التمويل الأخرى نظرا لوجود عوائق اقتصادية إدارية وقانونية في التعامل مع الصيغ الأخرى ، ولذلك يلاحظ أن القدر الأكبر من النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية يتم من خلال صيغة المرابحة .  
8. تساهم بشكل كبير جدا في تفعيل وتشجيع الحركة التجارية بالسوق وتوفير فرص العمل وتحسين الرفاهية لأبناء المجتمع باقتناء متطلباتهم بسهولة ويسر .  
9. تحقق عامل المنافسة بين الشركات لعرض المنتجات ذات الجودة وتسويقها مما يترتب عليه انخفاض السعر نتيجة كثرة العرض .



## كانت قيمته مساوية للجنيه الاسترليني

# القصة الكاملة لسعر صرف الدينار الليبي

شهد الإقتصاد الوطني خلال العقود الماضية العديد من المشاكل والصعوبات الإقتصادية والمالية مما استدعى إنتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات الإقتصادية التي تهدف إلى معالجة الإختلالات التي حدثت وكان من بينها سياسة سعر الصرف ، وفيما يلي إستعراض موجز لتطور سياسة سعر الصرف التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر .

6 . القضاء على السوق الموازية للنقد

الأجنبي . وقد استهدف البرنامج خلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار وصولاً إلى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية للدينار التي تتلاءم مع معطيات الإقتصاد الليبي ، وتحقق كفاءة وترشيد إستخدام الموارد المتاحة وتقضي على التشوهات في الأسعار .

خلال الفترة 1999 - 2000 تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي ، وكنيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.54 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى 1.55 دولاراً للدينار الواحد في نهاية عام 2001 ، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التبادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة .

في الأول من يناير 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001 ، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي واحد أو مايعادل 1 دينار = 1.3 دولاراً وفي 2003/06/15 م تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد ، وذلك بهدف إحتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الإعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي ، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المُنفذة وغير المُنفذة من هذه الضريبة ، وما يزال هذا السعر قائماً حتى اليوم .

وفي 2003/06/21 م أبلغت الدولة الليبية صندوق النقد الدولي رسمياً بقرارها قبول الإلتزامات المحددة بموجب المادة الثامنة من إتفاقية الصندوق ، وذلك بأن ألغيت القيود التي كانت مشروطة بالموافقة بموجب المادة الثامنة ، بما في ذلك ضريبة النهر الصناعي البالغة 15% على الإعتمادات والتحويلات الخارجية وعلى مشتريات الأفراد والقطاع الخاص من النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي كانت مفروضة على عمليات الحساب الجاري .

توسيع هذا الهامش عدة مرات . وتأتي التغيرات المشار إليها أعلاه تنفيذاً لأحكام قانون المصارف الذي خول مصرف ليبيا المركزي تغيير القيمة التبادلية للدينار حسب التطورات الإقتصادية والنقدية بما يكفل تفاذي الأثار السلبية لهذه التطورات على الإقتصاد الوطني ، وتنفيذاً لذلك قام مصرف ليبيا المركزي منذ يوم 1999/02/14 م وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية ، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يُحددها مصرف ليبيا المركزي ، وقد عرف سعر الصرف الجديد باسم «سعر الصرف الخاص المعلن» الذي استخدم بجانب سعر الصرف الرسمي بعد أن تم إلغاء ما يُعرف «بالسعر التجاري» الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة منذ عام 1994 حتى بداية عام 1999 ، وقد وضعت أهداف محددة لهذا البرنامج يأتي في مقدمتها مايلي :

1. ترشيد استخدام النقد الأجنبي .
2. حل مشكلة المواطنين الذين يحتاجون إلى النقد الأجنبي لمختلف الأغراض الشخصية من خلال إيجاد نافذة قانونية لهذا الغرض ، ووفقاً لإجراءات مشروعة وبدون قيود على الصرف .
3. رفع قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية في السوق الموازية .
4. دعم القوة الشرائية للدينار الليبي .
5. خفض أسعار السلع التي يتم توفيرها وتمويلها بواسطة السوق الموازية والمحافظة على إستقرارها .

		DATE	TIME
		25-12	09:30
		<b>EXCHANGE RATE</b>	
		WE BUY	WE SELL
	United States Dollar	USD 8888.8	8888.8
	EURO	EUR 8888.8	8888.8
	British Pound	GBP 8888.8	8888.8
	Swiss Franc	CHF 8888.8	8888.8
	Canadian Dollar	CAD 8888.8	8888.8
	Japanese Yen	JPY 8888.8	8888.8
	Australian Dollars	AUD 8888.8	8888.8
	Singapore Dollars	SGD 8888.8	8888.8

الخاصة ( و.ج.س.خ ) بسعر صرف يعادل 2.8 و.ج.س.خ لكل دينار ليبي . وفي 1986/05/01 تم وضع هامش يمكن أن يتذبذب فيه سعر الصرف بحدود  $\pm 7.5\%$  ، وقد حدد هذا الهامش عند مستواه الأدنى المُعادل لـ 2.6046 ( و.ج.س.خ ) للدينار الليبي الواحد ، ثم جرى

على حرية التعامل بالعملة الأجنبية شراءً وبيعاً سواء للأفراد أو للمؤسسات العامة والخاصة حتى عام 1982 على الأقل . وفي 1986/03/18 ومن أجل إدخال مرونة أوسع على نظام سعر الصرف المتبع تم فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة حقوق السحب

سعر الصرف ( القيمة التعادلية بالدينار الليبي )

تم إصدار الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة ( تحت اسم الجنيه ) في بداية عام 1952 ، وكانت قيمته مساوية للجنيه الإسترليني وكل منهما يعادل 2.8 دولاراً أمريكياً أو مايعادل 2.48828 جراماً من الذهب .

في عام 1967 تم تخفيض الجنيه الإسترليني بنحو 14.3% لتصبح القيمة التعادلية للجنيه الإسترليني 2.4 دولاراً أمريكياً ، وبالرغم من أن ليبيا في ذلك الوقت ماتزال ضمن منطقة الإسترليني إلا أنها لم تقم بتخفيض قيمة الدينار الليبي . في شهر أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة عدم إلتزامها بإستبدال الدولار بالذهب ، وقامت في شهر نوفمبر من نفس العام بتخفيض قيمة الدولار تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو 7.9% ، لتصبح وحدة حقوق سحب خاصة = 1.0857 دولاراً ، بدلاً من السعر القديم وهو 1 وحدة حقوق سحب خاصة = 1 دولار ، فلقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار = 3.04 دولارات بدلاً من 1 دينار = 2.8 دولار .

في شهر فبراير من عام 1973 تم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.2063 دولاراً بدلاً من 1.0857 دولار ، وقد ترتب على هذا التخفيض ارتفاع قيمة الدينار تجاه الدولار مرة أخرى بنحو 11% لتصبح 1 دينار يساوي 3.3776 دولاراً بدلاً من 1 دينار يساوي 3.04 دولارات .

كما تم في شهر فبراير من عام 1973 ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي عند سعر صرف ثابت وهو 1 دولار = 0.29679 دينار ليبي ، ونتيجة لهذا الربط فإن قيمة الدينار تجاه العملات الأخرى تتغير تبعاً لتغير قيمة الدولار تجاه تلك العملات .

ولقد حافظ الدينار الليبي على هذه القيمة عند هذا المستوى حتى عام 1986 ، مما ساعد على ثبات قيمة الدينار الليبي الرسمية في مواجهة الدولار الأمريكي وغيره من العملات الأجنبية لتوفر النسبية في النقد الأجنبي والزيادة الكبيرة في الإحتياطيات التي نجمت عن تحسن أسعار النفط وزيادة الدخل المُحقق من الصادرات النفطية في ذلك الوقت ، فضلاً عن عدم وجود قيود إدارية أو كمية تُذكر



## 1- أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2012.10.02

النفط / خام برنت	111.97 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,780.40 دولار / أوقية
الفضة	34.95 دولار / أوقية
النحاس	7580.0 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	2,068.50 دولار أمريكي / طن
القمح	331.1 دولار أمريكي للطن
الأرز	304.8 دولار أمريكي للطن
السكر	423.4 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	1392.2 دولار أمريكي / للطن

## 2- مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2012.10.02

دوجونز للصناعة	13,515.11 نقطة
داوجونز لقطاع النقل	4892.62 نقطة
مؤشر نيكاي	8,786.05 نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	5,793.76 نقطة

## 3- مؤشرات أسواق المال للإقتصادات الناشئة

تركيا XU 100	67,179.54 نقطة
ماليزيا KLCI	1,649.350 نقطة
كوريا الجنوبية KOSPI	996.03 نقطة

## 4- أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2012.10.02

دولار / اليورو	1.2905 دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.6147 دولار
ين ياباني / دولار	78.0400 ين

## 5- أسعار الفائدة العالمية

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 أشهر)	0.08 %
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 أشهر)	0.36 %

مصرف ليبيا المركزي  
Central Bank of Libya  
www.cbl.gov.ly

## أسعار صرف العملات الدولية مقابل الدينار الليبي

العملة	الوحدة	متوسط السعر	سعر البيع	سعر الشراء
الجنيه الاسترليني	جنيه واحد	2.0209	2.0260	2.0159
اليورو	يورو واحد	1.6226	1.6267	1.6186
الدولار الأمريكي	دولار واحد	1.2551	1.2583	1.2520
الدولار الكندي	دولار واحد	1.2725	1.2757	1.2693
الدولار الأسترالي	دولار واحد	1.2831	1.2863	1.2799
الفرنك السويسري	فرنك واحد	1.3387	1.3421	1.3354
الكرونة السويدية	كرونة واحد	0.1882	0.1887	0.1877
الكرونة النرويجية	كرونة واحد	0.2185	0.2190	0.2179
الكرونة الدنماركية	كرونة واحد	0.2176	0.2182	0.2171
الين الياباني	100 ين	1.5973	1.6013	1.5933
الريال السعودي	ريال واحد	0.3347	0.3355	0.3339
الدرهم الإماراتي	درهم واحد	0.3417	0.3426	0.3409
الدينار التونسي	دينار واحد	0.7991	0.8011	0.7971
الدينار الجزائري	10 دينار	0.1574	0.1578	0.1571
الدرهم المغربي	درهم واحد	0.1462	0.1465	0.1458
أوقية موريتانية	100 أوقية	0.4163	0.4173	0.4153
فرنك أفريقي	100 فرنك	0.2473	0.2479	0.2467
الروبل الروسي	10 روبل	0.4026	0.4036	0.4016
الليرة التركية	ليرة	0.6958	0.6975	0.6941
اليوان الصيني	يوان واحد	0.1977	0.1981	0.1972

هذه الاسعار لاتنطبق على بيع وشراء العملات الاجنبية الورقية

ملاحظة /

## صندوق النقد العربي 2-1

كانت الرغبة في العمل العربي المشترك هي الحافز الرئيس وراء إنشاء الجامعة العربية في مارس 1945 والتي شكلتها الدول العربية المستقلة آنذاك. وكان أبرز أهداف الجامعة العربية هو توثيق وتقوية التعاون العربي في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملية والزراعة والصناعة وشؤون المواصلات والشؤون الثقافية والاجتماعية، وقد تأسس صندوق النقد العربي في إبريل عام 1976 لإرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.

أهم أغراض صندوق النقد العربي:

- المدفوعات الخارجية والتجارة العربية البينية، وذلك من خلال تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات وتنمية وتطوير التجارة العربية.

- التعاون النقدي من خلال إرساء السياسات والتعاون النقدي العربي، بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية، واستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وإزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول العربية، كذلك تمويل برامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي، وتقديم المعونة الفنية في مجال السياسات النقدية، لذلك فإن صندوق النقد العربي يقوم بدور أمانة سر المصارف المركزية العربية ومؤسسات النقد العربية.

- المال والأسواق المالية، حيث يقوم الصندوق بتقديم المعونة الفنية والمشورة للدول العربية لمساعدتها لتطوير الأسواق المالية والسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، وهناك بعض الدول العربية تودع بعض أرصدها لدى صندوق النقد العربي لاستثمارها لصالح تلك الدول.

- الإصلاح الاقتصادي وهو من أهم أهداف الصندوق. فبالإضافة إلى دوره في مساعدة الدول العربية لإصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها، يقوم الصندوق بتقديم المعونة الفنية والمشورة للدول العربية لتطوير اقتصادياتها وإعادة هيكلتها وتشجيع خصخصة المؤسسات الاقتصادية التي يديرها القطاع العام، وتطوير وتحسين كفاءة الاقتصاد ويقوم الصندوق بتمويل برامج الإصلاحات الاقتصادية وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء: فعلى سبيل المثال ساعد الصندوق عُمان والبحرين في إعادة هيكلة بنوك التنمية وتحسين إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. كما قدم معونات فنية للكويت وقطر لتسهيل تأقلمها مع قوانين وتشريعات منظمة التجارة العالمية (WTO).

موارد صندوق النقد العربي المالية:

- ❖ رأس المال المصرح به كما في 2003-12-31 : 600 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ج.). علماً بأن الدينار العربي الحسابي يساوي 3 وحدات من حقوق السحب الخاصة، وحوالي 4.67 دولار.

- ❖ عدد أسهم رأس المال = 12,000 (اثني عشر ألف سهم)، قيمة السهم الواحد ( 50,000 ) خمسون ألف د.ع.ج.

- ❖ رأس المال المدفوع كما في 2003/12/31: 324,340 مليون د.ع.ج. وقد قرر محافظو الصندوق في الاجتماع الذي عقد في أبوظبي في 2005/4/12 تغطية كامل رأس المال المصرح به ليصبح 600 مليون دينار عربي حسابي، وذلك عن طريق رسملة جزء من احتياطات الصندوق.

نشاط صندوق النقد العربي:

- من أهم أنشطة الصندوق تقديم القروض للدول الأعضاء.

- أنواع القروض
- القرض التلقائي: لا يزيد عن 75% من حصة الدولة العضو في رأس مال الصندوق المدفوعة بعملة قابلة للتحويل، ومدة القرض 3 سنوات. الهدف من القرض تمويل العجز في ميزان المدفوعات ولا يشترط في تقديم هذا القرض الاتفاق على برنامج تصحيح لتقليص العجز.

د. علي باني - رئيس التحرير

د. محمد عبد الجليل أبوسينية

## حول إعمار وإعادة إعمار ليبيا

### شكارة الفئران تجدد أسلاكها ونظرية المؤامرة هي ورقة اللعب

نلاحظ أنه في الآونة الأخيرة خاصة قد تهاقت التصريحات والتصريحات المضادة وحسبت وشوهدت بعض التشريعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في ليبيا، وتدفع سيل من التشريعات المتسارعة والمتعارضة مع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وكثيراً منها لا علاقة له بالمرحلة الانتقالية أو كان من المفترض أن يظهر بعضها منذ مدة بعيدة لكي يحقق لهدف المرجو منه وهو حماية مصالح الشعب الليبي.

يبدو أن اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية ونحن على أبواب إعداد دستور كبنية أساسية لتحقيق الديمقراطية ودولة القانون كانا قد سارعا الضغط من ذوي المصالح الخاصة والتي تتناقض كلياً مع مصالح هذا الشعب العظيم الثائر، سواء كانوا محليين أو دوليين أو بين البين (فرصة اللي يحوز يحوز وقد بدأ هذا التسابق بكل أسف منذ التحرير فوزعت الوظائف والمناصب والمهام على ذوي القربى المصلحية والسياسية).

قال الحكيم ما أحوجنا إلى الحكمة في هذه الأيام (فتش على الرجل «الإنسان» تحت وسام السلطة)، وهنا السلطة بمفهومها الواسع.

والحكمة تقتضي الاعتدال والابتعاد عن ردود الفعل والإقصاء والانتقام والخطاب هنا لمن شاركوا أو ناصروا ثورة الشعب الليبي البطل عن قناعة أو عن مراجعة.

والحكمة تقتضي تقديم أصحاب الوطنية والكفاءة والقدرة لممارسة الدور وإتقانه والابتعاد في هذا عن مدعي الكفاءة والمجاملات الرخيصة فعكس هذا قد أدى في غالب الأحيان إلى نتائج سلبية معرقة بل ساءت وأضررت إلى ما بني من إيجابيات وأمر صحيحة.

والحكمة تقتضي كذلك النظر البعيد فتحن شركاء دائمون في هذا الوطن وكلا منا عليه واجبات وله حقوق (شبح الصالحين بعيد).

والحكمة أخيراً تقتضي عدم إتاحة فرص جديدة للظلم فمنع الظلم بكل أشكاله كان سبباً في قيام الثورة العظيمة وهكذا يجب الابتعاد عن الاتهام الجزافي للأفراد والمجموعات والقبائل دونما دليل وتحقيق محايد ومحكمة عادلة فهذا النهج القانوني هو وحده الذي يجب أن يسود.

تنفيذها على هذا الأساس .  
ويجوز بالتوازي مع تنفيذ هذه المهام ، البدء في بناء المؤسسات الضرورية للدولة ، وتشمل هذه المؤسسات على ما يلي :-  
1 - المؤسسة الأمنية .  
2 - المؤسسة العسكرية (بناء الجيش الوطني) .  
3 - مؤسسة القضاء .  
4 - المؤسسات الحكومية (الوزارات ، والهيئات ، والمصالح ، والوحدات الإدارية الأخرى)، وذلك حسب أولويات يتم تحديدها في هذا الإطار .  
5 - المؤسسات اللازمة لإيجاد وترسيخ نظام مالي مُحكم وشفاف ، مثل ديوان المحاسبة ، وجهاز الرقابة الإدارية ، والمصرف المركزي الذي ينبغي أن يتمتع بالاستقلالية وفقاً للدستور ، ومؤسسة الزكاة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي ، وصندوق الاستقرار واستثمار الأموال لصالح الأجيال القادمة . . . الخ .  
كما تعتبر مراجعة التشريعات والقوانين السارية أمراً ضرورياً لتنظيم المجتمع وتمهيد الطريق لانطلاق البناء المؤسسي والتموي المنشود .  
وفي إطار تنفيذ القسم الأول من مهام إعادة الإعمار ، على النحو الذي تم استعراضه ، يُصبح بتأسيس ما يعرف بمجالس الإعمار ، وفقاً للتقسيم الإداري للدولة ، تسند إليها مهام تنفيذ برامج إعادة الإعمار المحلية حسب المناطق ، وتميزاً للتوجهات الرامية إلى إتباع أساليب اللامركزية في التنفيذ وإشراك المواطنين في تنفيذ برامج التنمية ، وفقاً للأولويات التي تتحدد لهذا الغرض ، وعلى النحو المبين ضمن القسم الأول من مهام إعمار وإعادة إعمار البلاد .  
وتعتبر مجالات إعادة الإعمار المندرجة تحت القسم الثاني من مهام إعادة إعمار ليبيا ، مجالات للتنفيذ على المدى المتوسط والطويل ، لأنها تتعلق بإصلاح التصنع الذي طرأ على بنية المجتمع خلال العقود الأربعة الماضية ، وبناء جيل جديد يحمل قيم المواطنة والديمقراطية ، يكون قادراً على المساهمة في بناء ليبيا الجديدة ، يتمتع بعقول سليمة ، صحيح ومعافى من العلل وأمراض العصر ، منفتحاً على الآخر ، يُجمل قيم هذا المجتمع ويحافظ عليها ، ويكتسب التعليم والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية المادية والمستدامة .  
ويتركز العمل في مجالات القسم الثاني من مهام إعادة الإعمار ، على النحو الذي تم استعراضه ، في قطاعات التعليم والصحة (الوقائية والعلاجية)، ورعاية الأسرة ، والثقافة والإعلام ، والمؤسسات الاجتماعية ، وبناء منظمات المجتمع المدني ، لتعزيز القيم الديمقراطية والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار وتبني أساليب المساواة ، والحوكمة وسيادة القانون ، فضلاً عن وضع خطط وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة ، والرفع من مستوى معيشة المواطنين .

الواقع الليبي المعاصر والتحديات التي يفرضها ، تعتبر ضرورية من أجل فهم واع وإدراك كامل لمتطلبات الإعمار وإعادة الإعمار في ليبيا .  
إن إعمار ليبيا وإعادة إعمار ما تدمر ، لايتأتى دفعة واحدة ، وتحكمه الكثير من المحددات التي يجب مراعاتها فيما يتم وضعه من خطط وبرامج لتحقيق مستهدفات الإعمار . ومن المهم التنويه إلى أن برامج الإعمار وإعادة الإعمار هي ليست مجرد برامج للإنفاق العام ، ولا ينبغي أن تكون كذلك . إن اقتصار برامج إعادة الإعمار على الإنفاق على بعض المشروعات والبرامج وغيض الطرف عن قضايا اقتصادية واجتماعية مهمة ، لا تتحقق معه انطلاقة بناء ليبيا الجديدة ، وتكون النتائج محفوفة بالمخاطر ، وقد ترتب عليها محاذير تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .  
ولكن ما هي المحددات الرئيسية التي تحكم إعمار وإعادة إعمار ليبيا ؟  
يمكن تلخيص هذه المحددات في الآتي :-  
1 - القدرة على بلورة رؤية واضحة وشاملة ، يُجمع عليها الشعب الليبي ، ووضع إستراتيجية محكمة ذات أبعاد زمنية ، لتنفيذ برامج الإعمار وإعادة الإعمار .  
2 - مدى توفر واكتمال المؤسسات اللازمة لتنفيذ برامج إعمار وإعادة الإعمار .  
3 - الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .  
4 - مدى توفر الموارد البشرية اللازمة ، ومستوى التدريب والمهارات التي تتمتع بها هذه الموارد .  
5 - ما يتم رصده من موارد مادية لتمويل مشروعات الإعمار وإعادة الإعمار، ودرجة استقرار تدفق هذه الموارد طوال فترة التنفيذ .  
6 - التشريعات والقوانين المواتية واللازمة لإيجاد بيئة مشجعة ومحفزة للمشاركة في تنفيذ برامج الإعمار وإعادة الإعمار .  
ومن نافلة القول ، في الحالة الليبية ، أن استقرار الأوضاع الأمنية وسيطرة الدولة على السلاح ، من خلال المؤسسات المختصة ، يعتبر شرطاً ضرورياً لاستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل طبيعي . حيث يأتي موضوع استتباب الأمن في مقدمة اهتمامات المواطنين والشركات الأجنبية التي تتطلع إلى العودة لاستكمال المشروعات التي تعاقبت عليها، قبل اندلاع ثورة 17 فبراير، وتوقفت في أثناء الأحداث . وعلى هذا الأساس فإن قدرة ومدى نجاح الحكومة الانتقالية في تحقيق الاستقرار والأمن والسيطرة على السلاح المنتشر في مختلف المدن والمناطق، وبين أيدي فئات واسعة من أفراد المجتمع ، وفرض هبة الدولة واحترامها في مختلف أوجه الحياة وعلى كافة التراب الليبي ، يعتبر المحدد الرئيس لانطلاق برامج الإعمار وإعادة الإعمار .

عقب الحروب والنزاعات المسلحة ، وبعد التقاط الأنفاس ، يبدأ التفكير في ترميم وبناء ما تم تدميره بسبب الحرب ، وإعادة تقويم وإصلاح ما تم إفساده نتيجة للممارسات والسياسات والبرامج التي كانت متبعة قبل نشوب الحروب والنزاعات ، والتي كانت مبعثاً وسبباً رئيسياً لاندلاع تلك الحروب .  
وفي ليبيا اندلعت ثورة 17 فبراير المجيدة لتجثت نظاماً هيمن على البلاد أكثر من أربعة عقود صودرت خلالها الحريات ، وتعرضت فيها موارد البلاد للاستنزاف ، وتدهورت مقدرات المجتمع وتعطلت إمكانياته المختلفة ، وكان لابد من أن تتخذ الثورة طابعاً مسلحاً ، بسبب تعنت النظام السابق وإعلانه الحرب على الشعب بهدف قمع الثورة وإخماد جذوتها . وقد انتصرت الثورة ، وسيطر الشعب الليبي على مقدراته وتولى زمام أمره .  
وقد صاحب الحرب التي شاركت فيها قوة التحالف الدولي ، تحت مظلة مجلس الأمن ، تعرض بعض المدن الليبية للتدمير ، حيث تم استهداف هذه المدن بالقصف العشوائي من قبل كتائب النظام السابق فضلاً عن حقول الأنغام التي زرعها كتائب النظام المنهار لإعاقة مسيرة التنمية في هذا المجتمع . وقد ترتب على هذه الحرب ، نزوح أعداد كبيرة من السكان من بيوتهم ولجوؤهم إلى مدن أخرى بحثاً عن الأمن والأمان . كما تعرضت الكثير من المباني والمرافق للدمار ، وتوقفت المشروعات التي كانت تحت التنفيذ ، وغادرت الشركات الأجنبية البلاد ، تاركة وراءها معدات وتجهيزات كانت تستخدمها في تنفيذ تلك المشروعات .  
كما خلف النظام المنهار ، تركة كبيرة مثقلة بالمشاكل والسلبات والنشوات، في غياب المؤسسات والتشريعات المناسبة والضرورية لاستئناف الحياة وانطلاق مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بشكل طبيعي .  
فقد انهار النظام وإنهات مع مقومات الدولة ، وتوَدَّ فراغ كبير صاحبه انفلات أمنى وعدم استقرار في مختلف المناطق والقطاعات . ليس هذا فحسب، بل أن القيم والأخلاقيات والنواميس التي كانت سائدة في المجتمع ، في ظل النظام المنهار ، كانت تتصف بالكثير من السلبات التي أفضت إلى ضعف ، بل وانعدام ، روح المواطنة لدى الكثيرين ، فقد تركزت ثقافة استباحة ونهب المال العام ، والفساد المالي والإداري ، وعدم احترام القانون ، والنفاذ من الجريمة دون عقاب ، وانتشار الكثير من الظواهر الهدامة .  
هذه السلبات كانت قد ترسخت في ظل النظام السابق ، وصارت تلقى بظلالها على فترة ما بعد التحرير ، وصارت تشكل عوائق أمام الانطلاقة المنشودة لبناء ليبيا الجديدة .  
هذه المقدمة الإنشائية ، التي تصف



### يحظر مصرف ليبيا

المركزي على الشركات مزاولة أعمال الصرافة والخدمات المالية دون الحصول على

إذن مسبق من مصرف ليبيا المركزي بصفته

الجهة الوحيدة المانحة لهذا الإذن ، مع ضرورة التنبيه على أن مصرف ليبيا المركزي

سوف يتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد الجهات التي تمارس أعمال الصرافة دون

الحصول على إذن مسبق من مصرف ليبيا المركزي وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم

(1) لسنة 2005م بشأن المصارف.

مصرف ليبيا المركزي

تلييه مهم